S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/6
5 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل، كمرفقين لهذه الرسالة، نص البيان السياسي الصادر عن الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان ونص التهنئة التي وجهها رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، السيد ايموماللي رحمونوف، بمناسبة السنة الجديدة.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ل. ك. كايوموف
السفير
الممثل الدائم

060194

060194 060194 94-00443

المرفق الأول

بيان سياسي صادر من رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، السيد ايموماليي رحمونوف، في الدورة الثامنة عشرة للانعقاد الثاني عشر للمجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان

لا يخفى عليكم أن إنشاء دولة ديمقراطية وعلمانية ترتكز إلى القانون، والانتقال الى اقتصاد السوق ما فتئا يشكلان الهدف السياسي والاقتصادي الأساسي للحكومة الشرعية منذ تشكيلها. وتجدر الإشارة إلى أنه تعين على الدولة والحكومة، بادئ ذي بدء، أن يرسيا الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بغية تحقيق هذا الهدف. واليوم، يمكننا أن نخبر العالم أجمع أن السلم والسكينة قد انتصرا في هذه الأرض العريقة. واتخذ شعب هذا البلد ودولته وأجهزته الحكومية خطوات مشجعة لتحقيق الانسجام العام.

واليوم آن الأوان للانتقال من الكلام إلى الفعل في تشييد دولة ديمقراطية وعلمانية ترتكز إلى القانون. وبناء عليه، فإنني بصفتي رئيسا للدولة، أعلن أن الدستور الجديد للجمهورية يرسي أسس إنشاء هذه الدولة. وهناك الكثير من الأعمال التي تؤدي في هذا المجال حاليا وسيوضع في الأشهر القليلة القادمة مشروع نص الدستور الجديد. وبالتالي، فإنني أعتقد أنه ينبغي أن ينظر المجلس الأعلى في مشروع القانون الأساسي الجديد وأن يعرضه على المناقشة على نطاق الدولة. وبعد الانتهاء من المناقشة وإجراء الاستفتاء الوطني، ستعتمد الصيغة النهائية لمشروع الدستور.

أما فيما يتعلق بمواعيد إجراء الاستفتاء، فينبغي أن أشير إلى أنه من المقرر أن يجري في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسيحدد شكل حكم الدولة، إما رئاسيا أو برلمانيا، باعتماد القانون الأساسي. وبعد اعتماد القانون الأساسي الذي سيحدد على وجه التدقيق نمط الحكم في الجمهورية، ستعين مواعيد الانتخابات وشكلها.

وأرى شخصيا أنه ينبغي إجراء الانتخابات للأجهزة العليا للدولة في موعد لا يتجاوز خريف عام ١٩٩٤. وبناء عليه، فإنه من الضروري اعتماد قانون انتخابي جديد وعلى أساسه إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في إطار القانون.

وأود أن أشير بإيجاز إلى إمكانيات التنمية الاقتصادية للجمهورية. وأؤكد مرة أخرى أن السبيل الوحيد لضمان تنمية مجتمعنا هو اقتصاد السوق الذي على أساسه ستتقرر شتى أشكال الملكية. ويجب أن يورد القانون الأساسي الجديد للجمهورية هذا الشكل من الاقتصاد وأن يشكل أساسا للتشريع الاقتصادي. ولذلك أعلن لمواطنيي وللعالم أجمع أن السبيل الذي اخترناه يفضي إلى مجتمع ديمقراطي حقا.

وسيكون من مهامي كرئيس للدولة أن أسهر على انتهاج السبيل الذي تم اختياره. وأنا واثق من أننا سنقوم جميعا بالمهام التي تواجهنا، تلك المهام التي ترمي إلى تعزيز رفاه الأمة وأننا بذلك سنظهر، مرة أخرى، تضامننا وإجماعنا ونبرر من خلال العمل الفعلي الثقة التي وضعها الشعب فينا.

المرفق الثاني

تقديم التهاني بمناسبة العام الجديد من رئيس الدولة ورئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان، السيد إموماللي رحمونوف

هذه هي المرة الثالثة التي نحتفل فيها بالعام الجديد في ظل ظروف تنعم فيها الجمهورية بالاستقلال التام. وما كان العامان الماضيان من الأعوام السهلة. فخلالهما، عانينا من أحداث سيتذكرها الشعب لوقت طويل آت.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، عززت السنة الماضية السلم في الجمهورية وسمحت بالحفاظ على سلامة أرض الوطن ومكنت من إعادة إرساء الشرعية والقانون والنظام. واضطلع شعبنا بأعمال البناء وتصدى لمسائل الانتاج الصناعي.

وبكل أسف، لا تزال حياتنا اليوم متأثرة بالعديد من المشاكل المعقدة ذات الصلة بتلك التي تواجهها حاليا جميع شعوب الاتحاد السوفياتي السابق. فجميعنا نشعر بآثار انقطاع العلاقات الاقتصادية بين دولنا. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والوقود على نحو حاد. وتقبض الأزمة بإحكام على النظام المالي. لقد شعرت بآلام الناس في العديد من الاجتماعات مع العمال في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وقدامى المحاربين والعمال وأعضاء النخبة المبدعة والعلمية من أهل الفكر.

وفي أعقاب الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى، ورث قادة الجمهورية اقتصادا خربا. فكان من الضروري النظر في الحاجات الأساسية وتكريس جهد عظيم لإعادة بناء ما كان قد تهدم. وفي الدورة الثامنة عشرة الأخيرة، أقر المجلس الأعلى عددا من القوانين والقرارات التي توفر أساسا متينا لتنمية الاقتصاد الوطني.

وإننا نعتزم، في السنة القادمة، أن نقوم بإجراء تغيير جذري على المبادئ الموجهة لعملنا وأن نركز جهودنا الأساسية على الإنتاج والإعمار والزراعة وعلى تحسين فروع الاقتصاد الأخرى المرتبطة برفاه الشعب. وسنعمل في العام الجديد على اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها أن تساعد على استقرار الحالة وتضمن حقوق المواطنين بشكل كامل. وستشن حرب لا تفتر ضد المضاربين والمجرمين وجماعات الجريمة المنظمة.

والمشكلة الأخرى التي تستلزم إيلاءها اهتماما مطردا هي مشكلة عودة اللاجئين إلى ديارهم. وسنعمل ما وسعنا لضمان عودة مواطنينا الذين أجبروا على العيش خارج الجمهورية إلى بلادهم. وخلال الزيارة التي قام بها رئيس دولة أفغانستان الاسلامية، السيد رباني، إلى جمهوريتنا، قمنا، بالإضافة إلى حل مشاكل كبرى أخرى، بإبرام اتفاق بشأن اللاجئين بالاشتراك مع ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وأملي الكبير، في العام الجديد، أن يعمل جميع مواطني طاجيكستان الحرة يدا بيد على

الاضطلاع بمهمة تنمية البلاد وعلى معاملة بعضهم بعضا برفق. فلنثبت بأعمالنا الصالحة أن الأمة لا يمكن أن تنقسم.

وكما تعلمون، فإنني قد توجهت ليلة رأس السنة بكلمة إلى الشعب الطاجيكستاني المجيد من على منبر الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى للجمهورية. وأرى لزاما علي أن أكرر بعض النقاط التي أثرتها في تلك الكلمة.

سيعرض مشروع الدستور الجديد للجمهورية على استفتاء عام على نطاق الأمة بأكملها في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ١٩٩٤ لكي يقرر الشعب بنفسه شكل الحكم الذي ينبغي أن يكون للجمهورية رئاسيا أم برلمانيا.

وستجري الانتخابات للبرلمان الجديد ولرئيس الدولة في الخريف. وسيكون للشعب أن يختار بحرية شكل الحكم في الدولة ورئيسها.

إن جميع إنجازاتنا وسلطة الجمهورية هما ثمار الصداقة وقد حققتها الشعوب التي تعيش في طاجيكستان. وخلال أيام العام الماضي الصعبة، عمل الروس والأزباك والقرغيز والتركمان وممثلون لشعوب أخرى، مع إخوانهم وأخواتهم الطاجيك بتفان لاستعادة اقتصاد البلد والقيم الروحية.

وتشكل أخوة وصداقة شعوب طاجيكستان أساس الدولة اليافعة ذات السيادة الذي يجب بناء المستقبل عليه. وتم البرهان أيضا على الروحية الدولية للشعب الطاجيكي بالاعتراف به في فترة تاريخية وجيزة نسبيا على قدم المساواة كعضو في المجتمع الدولي من قبل الدول الأعضاء الـ ١٨٤ في الأمم المتحدة.

وإنني أرغب بالإعراب، عشية بدء العام الجديد، عن امتناني الصادق للأمم المتحدة وقادة بلدان رابطة الدول المستقلة على مساعدتهم ودعمهم المجددين.

وعلى طاجيكستان ذات السيادة أن تكمل مرحلة جديدة من التنمية في العام الجديد. وفي هذا الصدد، أناشد جميع الأفراد المتمتعين بخبرة حياتية كبيرة، وقدامى المحاربين والعمال، والنساء الشقيقات والأمهات المهتمات، وشبابنا الأمجاد: دعونا نعمل، في العام الجديد، جنبا إلى جنب، على قيادة جمهوريتنا بجهودنا المتضافرة للخروج من حالتها الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. ووفقا للحكمة الشعبية، عندما تسود الوحدة والاحترام المتبادل في العائلة، فإنه يكون بالإمكان تحقيق كل الخير.

وهكذا، عسى أن يكون العام الجديد، ١٩٩٤، عام ازدهار وسعادة وسلام ورفاه علينا جميعا!

- - - - -